نوور عيني

المحاضرة العاشرة

استكمال دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية

عناصر المحاضرة

رابعاً :مفهوم التنمية الحضرية
خامساً :تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث
خاتمة
أهداف المحاضرة

تطبيق الإجراءات المنهجية في البحث العلمي في
مجال علم الاجتماع الحضري
تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث
رابعاً :مفهوم التنمية الحضرية

•أن مفهوم التنمية شأنه شأن العديد من المفهومات التي لا تجد لها تعريفاً محدداً ومتفقاً عليه بين المشتغلين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فبينما تعرف التنمية باعتبارها عملية توافق اجتماعي ، يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو أنها حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها في إطار اجتماعي يختلف عن سابقه.

•ومن أكثر التعريفات المطروحة لمفهوم التنمية في ضوء الاهتمام العالمي والمحلي تعريف" على الكوارى "للتنمية باعتبارها عملية واعية موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة.

•لذا فقد تم أخيراً ربط مفهوم التنمية بمصطلح التنمية البشرية باعتباره أحد المداخل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1993 باعتباره العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس ، وهذا يتضمن تنمية الناس ، والتنمية من أجل الناس ، والتنمية بواسطة الناس.

•وتعني تنمية الناس الاستثمار في القدرات الإنسانية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارة وبالتالي يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج ومبدع، وتتطلب التنمية من أجل الناس أن يتم توزيع النمو الاقتصادي الذي يتحقق على نطاق واسع وعلى أساس عادل، وكذلك تعني التنمية بواسطة الناس أن تتاح لكل فرد المشاركة في عملية التنمية.

•ووفقاً لذلك فقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأن التنمية البشرية هي نموذج للتنمية يمكن لجميع الأفراد من توسيع قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن لها في جميع المجالات مع المحافظة على خيارات الأجيال المتعاقبة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية اللازمة لدعم عملية التنمية لحماية فرص الأجيال المقبلة في المستقبل.

•من أجل ذلك نجد أن المفهوم الذي يتبناه التقرير يجمع بين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، واستمرارية عملية التنمية للأجيال المتعاقبة ، وعلى ذلك فإن هناك من يطرح أهمية قصوى على العنصر البشري في التنمية خاصة وأن هناك من يرى أن تجربة اليابان ودول جنوب شرق أسيا تعود سياستها التنموية في مجال التنمية البشرية.

•ويقدم أحد الباحثين تعريفاً شاملاً للتنمية الحضرية بشكل خاص باعتبارها مجموعة العمليات الدينامية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة في إطار سياسة اجتماعية متكاملة تتمثل في تزويد الحضريين قدراً من المشروعات الاستثمارية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والاتصال والمواصلات ، ويعتمد هذا على موارد المجتمع من أجل الوصول إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع الحضري.

•من خلال التعريفات السابقة للتنمية عامة وللتنمية الحضرية خاصة عند علماء الاجتماع يمكن أن نلخص فيما يلي أهم عناصر التنمية الحضرية ومؤشراتها على النحو التالي-:

1.عملية حضارية تتم وفقاً لإرادة وطنية مستقلة.

2.إحداث تحولات هيكلية في بنية المجتمع الحضري.

3.توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة.

4.تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي بالاعتماد على التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

5.تحسين مستمر لنوعية الحياة المادية والمعنوية لأفراد المجتمع.

•وبناء على هذا فإن التعريف الذي تتبناه الدراسة للتنمية الحضرية يمكن تحديده فيما يلي-:

•أنها عملية حضارية ذات أبعاد مجتمعية شاملة تتم وفقاً لإرادة وطنية مستقلة من خلال التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لتحقيق تحويلات هيكلية في بنية المجتمع المتخلف بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وتحسين نوعية الحياة المادية والمعنوية لكل أفراد وفئات المجتمع الحضري.

خامساً :تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث

•نحاول في عرض الدراسة الميدانية مناقشة وتحليل ما يتضمنه الإطار النظري للبحث من توجهات نظرية واستخلاصات بحثية تتعلق بأهمية الأنشطة غير الرسمية ودورها الحيوي في القيام بوظائف أساسية في المناطق الحضرية بالدول النامية عموماً ومصر خصوصاً وباعتباره أداة للتحول نحو تأسيس إستراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام المكثف للأيدي العاملة، كما يؤكد أن نتائج البحث مرتبطة فقط بحدود العينة البحثية والتي تركز على المحاور التالية-:

1.المجالات الاكثر انتشارا في منطقة الدراسة :رغم احتواء منطقة البحث على العديد من الأنشطة الحضرية التي تتنوع وتتعدد مجالاتها واهتماماتها ، إلا أن طبيعة المنطقة تتصف بعلاقات اجتماعية أشبه ما تكون بعلاقات أولوية، وأبعد ما تكون عن نمط العلاقات الشائعة في المدينة.

•وبصورة مماثلة أظهر العاملون الذين يعملون في الأنشطة غير الرسمية قيم الترابط والتمسك بالقيم الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة للأحياء الشعبية وكذلك يعتزون بمهنتهم الحرفية.

•ومما يؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسة حديثة عن الثقافة الشعبية والقطاع غير الرسمي من أن المعايير الثقافية والعرف – كقوة مقيدة للسلوك – يلعبون دوراً مهماً في تنظيم العمل داخل القطاع غير الرسمي.

•حيث ينظم العرف العلاقات بين العاملين داخل المنشآت وكذلك الأدوار والمكانات المهنية وممارسات ثقافة لإيقاع العمل ذاته، إذ غالباً ما يبدأ العمل بالاستفتاح وقراءة الفاتحة والدعوة بفتح الرزق.

•وهذا ما يوضح أن البنية التنظيمية لمنشآت القطاع غير الرسمي تقوم على التوارث المهني والتفاعل الاجتماعي والعلاقات القوية بين المشتغلين داخل منشآت القطاع غير الرسمي لأداء الأنشطة التي يمارسونها.

2- طبيعة العمل والانتاج في القطاع غير الرسمي: من واقع المقابلات المتعمقة لكل من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها توصل البحث إلى وجود دور متميز للأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنواعها المختلفة(الحرفية والتجارية والخدمية)في مجالات الإنتاج الحضري وتنوع السلع التي ينتجها هذا القطاع على النحو التالي- :

أ -في مجالات الصناعات الحرفية : إذا كانت أهم خصائص الصناعات الحرفية هي التحلي بالصبر والذوق الفني والمهارات اليدوية مع اكتساب الخبرة العملية في أداء المنتج الحرفي، فإن العملية الإنتاجية لكل نشاط حرفي تختلف باختلاف نوع المنتج، فلكل نشاط حرفي أداء وأسلوب عمل معين، فالمنتجات الحرفية عند ورش الحدادة متنوعة من حيث الكم والكيف والذوق وكذلك

متفاوتة، أيضا من حيث الحجم ونوعية الخامات المستخدمة وفقاً لمتطلبات السوق وبما يتمشى والتحول الموجود في الذوق العام للمستهلك.

ولعل هذه النتائج التي أسفرت عنها المقابلات المتعمقة تؤكد رؤيتنا النظرية للأنشطة الحضرية غير الرسمية باعتبارها أنساقاً اجتماعية تقوم بوظيفة فعالة وأساسية في مجتمع المدينة وتلعب دوراً مهماً في التنمية الحضرية حيث تبين أن الصناعات الحرفية في الأنشطة غير الرسمية في منطقة الدراسة تنتج أنواعاً متعددة ومتنوعة من السلع الضرورية والأساسية للمجتمع الحضري والقرى المجاورة له.

•وأن طبيعة المنتجات تتصف بالدقة والجودة والإتقان وتتميز بتعدد أشكالها وتنوع أحجامها وإنها تلعب دوراً أساسياً في إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان الحضريين ، وبخاصة للفئات الشعبية والمتوسطة كما تفي بمتطلبات السوق المحلية.

ب -في مجال الأنشطة التجارية :أن طبيعة الأنشطة التجارية في القطاع غير الرسمي تختلف حسب نوعية النشاط ذاته ، ومن بين الأنشطة التجارية وقع الاختيار على تجارة الخردة وتجارة الملابس وتجارة الأدوات الصحية باعتبارهم أكثر الأنشطة انتشاراً في منطقة الدراسة ، واتضح أنهم يبيعون بأسعار أقل من الشركات الحكومية الكبيرة ولذلك يوجد عليهم إقبال كبير من الناس لأن السعر رخيص ويناسب دخول الناس واحتياجاتهم.

•وهذا يوضح الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأنشطة التجارية غير الرسمية في إشباع الحاجات الأساسية من السلع والبضائع الضرورية وبأسعار رخيصة تتناسب مع دخول الفئات الفقيرة والشعبية في المجتمع الحضري ، وهذه هي إحدى الأهداف التي تسعى عملية التنمية الحضرية إلى تحقيقها.

•واتضح أيضاً أن العاملون يعتزون بمهنتهم التي يمارسونها ولا يريدون تغييرها، وأن التمسك بالعمل في أنشطة هذا القطاع أصبح هدفاً في حد ذاته وليس مجرد مرحلة انتقالية للبحث عن عمل آخر أو لفترة محددة من الوقت مما يبين أهمية هذا القطاع في عملية التنمية الحضرية لأن من أولويات التنمية هو استغلال قدرات الإنسان في عمل مفيد ونافع له ولمجتمعه.

ج -في مجال الأنشطة الخدمية :أكدت الدراسة على أهمية النشاط الخدمي في المجتمع الحضري حيث أنها تؤدي إلى التغلب على مشكلة نقص عمالة المنازل والعمالة الحرفية التي أصبحت ظاهرة تعاني منها الأسرة الحضرية ، فضلاً على أنها تقوم بتسهيل أداء الخدمات وتيسير الحصول على الاحتياجات الضرورية اليومية وبخاصة التي تبتعد عن مراكز الخدمات العامة والأسواق.

•مما يجعل المدينة في أمس الحاجة لتنمية هذه الأنشطة ونشرها جغرافياً لتغطي كافة احتياجات القطاعات الحضرية الحديثة، وهكذا يتضح من خلال معطيات الدراسة الميدانية تأكيد ما ذهبت إليه تحليلات الاتجاه الوظيفي من أن القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي وإنتاجي وخدمي في الحياة الحضرية.

3- طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي: اتضح من الدراسة أن العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي هي علاقة تبادلية – تنافسية، بمعنى أن القطاع غير الرسمي يعتبر مكملاً للقطاع الرسمي في عملية التنمية الحضارية من حيث إنتاج السلع وتوفير الخدمات، في الوقت الذي تحدث فيه منافسة منتجات كلا القطاعين.

•غير أن هذه العلاقة تتفاوت من نشاط إلى آخر سواء فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الرسمي في تدبير احتياجات المواد الخام أو من حيث المنافسة بين منتجات كلا القطاعين، وهذا ما يؤكد ضرورة مراعاة علاقة الترابط بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في ظل تعايشهما في المجتمع الحضري.

•والعمل على تعزيز الجوانب والآثار الايجابية المتولدة عن الأنشطة غير الرسمية وإزالة كافة القيود والعراقيل التي تواجه تطوير فاعلية وكفاءة هذه الأنشطة خاصة في ظل الدعوة إلى تحرير الاقتصاد المصري من القيود والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل للشباب.

4- الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري :وفي هذا السياق تكشف معطيات الدراسة الميدانية على أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنماطها المختلفة تقوم بعدد من هذه الأدوار والوظائف في توفير فرص عمل تساعد على مواجهة مشكلة البطالة الحضرية.

•كما تساعد على توفير دخول مناسبة لفئات مختلفة من العاملين في هذا القطاع طبقاً لمستوياتهم ومهاراتهم المهنية فضلاً عن قدرة هذه الأنشطة في إكساب العاملين مهارات فنية وحرفية عالية، هذا إلى جانب الدور الذي يمكن أن يلعبه العاملون في تلك الأنشطة في مجال الحياة السياسية الحضرية، وهذه الأدوار والوظائف يمكن استخلاصها من خلال رؤية كل أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ومحاولة المقارنة بينهم على النحو التالي- :

أ. توفير فرص العمل بالقطاع الحضري.
ب. توفير مصادر للدخل والكسب.
ج. اكتساب الخبرة والمهارة الفنية والمهنية.
د. المشاركة في الحياة السياسية.

5- اهم المشاكل التي يعاني منها القطاع غير الرسمي :في هذا الجزء من الدراسة الميدانية نحاول التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع غير الرسمي في أداء دوره في الاقتصاد الحضري كما هو موجود في الواقع الميداني، ولكن الذي تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من أن كثيراً من المشكلات ترجع في الواقع إلى تعدد الإجراءات الرسمية الواجب إتباعها عند مزاولة الأنشطة غير الرسمية ، وتعدد الجهات الرقابية التي تشرف عليها.

•إلا أن العاملين في القطاع غير الرسمي يساهمون أيضا في خلق هذه المشكلات عن طريق عدم إتباعهم للقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتهم فضلاً عن التهرب من الضرائب أو عدم التأمين على العمال الذين يعملون لدى أرباب هذه الأنشطة ، وعلى هذا فإن حل هذه المشكلات يتطلب التعاون بين الأجهزة الحكومية والعاملين بالأنشطة غير الرسمية والتكامل بينهم.

•وتشير النتائج التي أسفرت عنها دراسة الحالات المدروسة عن مجموعة من المشكلات المجتمعية والإدارية والتنظيمية التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي-:

أ- مشكلات خاصة بعدم توافر المواد الخام اللازمة لتشغيل القطاع غير الرسمي سواء فيما يتعلق بنقص هذه المواد أو عدم كفايتها أو لارتفاع أسعارها.

ب مشكلات تتعلق بعدم إعطاء التراخيص لمزاولة الأنشطة غير الرسمية حيث أكد الكثير أن محاولة الحصول على الخدمات والمرافق الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف تحتاج إلى إجراءات إدارية وتنظيمية كثيرة ومعقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، وكذلك محاولة استخراج ترخيص لمزاولة مهنة معينة.

ج مشكلات خاصة بارتفاع معدلات الضرائب حيث تفيد معظم النتائج بأن مأموري الضرائب يفرضون تقريرات جزافية ومبالغ فيها، وهذا يثقل الأعباء على أرباب هذه الأنشطة بالديون ومحاولة بعض الناس التهرب من سداد الضرائب.

د- مشكلات خاصة بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وبخاصة التشريعات التي تلزم أصحاب الورش والأنشطة الحرفية خاصة بضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة للعمل وعدم تشغيل الأطفال والصبية وضرورة التامين على جميع العاملين بالورشة.

هـ - مشكلات خاصة بالتعرض لأنواع مختلفة من الاستغلال من جانب الوسطاء والسماسرة المتلاعبين بالمواد الخام.

و- مشكلات خاصة بمصادر تمويل هذه المشروعات سواء فيما يتعلق بشراء الآلات والمعدات اللازمة لها أو التوسع الاستثماري فيها إلى جانب معدلات الفائدة على القروض البنكية.

6- الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمي في ظل السياسة الخصخصة :تتحد ملامح المستقبل من خلال مجموعة من الخيوط حول صورة الحاضر الذي تمارسه الأنشطة الحضرية غير الرسمية على مستوى الواقع الراهن ومدى امتداد تأثيرها في كافة

أوجه وميادين الحياة الحضرية وتتمثل هذه الخيوط في الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه هذه الأنشطة بكافة أشكالها(الإنتاجية والخدمية والتجارية)في القطاع الحضري.

•ومدى كفاءتها وجودتها ، وسهولة الحصول على منتجاتها ، وانخفاض تكلفتها الاقتصادية، ويؤكد الواقع الميداني لمجتمع الدراسة أن القطاع غير الرسمي واسع الانتشار وعميق الجذور في بيئة المجتمع الحضري ، وجدير بالثقة والكفاءة ومتنوع الأنشطة، ومن ثم فإن القطاع غير الرسمي سيظل جزءاً هاماً في منظومة الاقتصاد الحضري.

•حيث يحتل موقعاً حيوياً في الخريطة الإنتاجية للمجتمع حيث له أهمية خاصة في تغذية كافة الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها معظم الفئات الشعبية والطبقات الاجتماعية المتميزة بالإضافة إلى مساهمته في سد متطلبات أساسية في السوق الحضر ، وبناء على ذلك نعرض أهم تصورات التي طرحها المبحوثين لتطوير القطاع غير الرسمي لتتضح لنا معالم صورته المستقبلية في ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد على النحو التالي-:

أ- من الضروري تبسيط القواعد والإجراءات الحكومية المعقدة وإزالة القيود والعراقيل التي تواجه تطور الأنشطة غير الرسمية.

ب -تشجيع الدولة للأنشطة غير الرسمية والمشروعات الصغيرة وتوفير مصادر للتمويل والاستثمار والعمل على تقليل معدلات الفوائد على القروض التي تتطلبها هذه المشروعات في حالة الاستثمار أو التوسع في نشاطاتها.

ج- ضرورة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين في القطاع غير الرسمي وحمايتهم من الاستغلال.

د- ضرورة الاهتمام بتدعيم القطاع غير الرسمي والعمل على زيادة مشاركته في تنمية القطاع الحضري خاصة والمجتمع المصري عامة.

الخاتمة

حاول هذا البحث التعرف على حقيقة الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع المصري الحضري، بالتطبيق على أرباب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ، وقد أظهرت النتائج أهمية دور القطاع غير الرسمي في تنمية القطاع الحضري.

•وينبغي أن نشير إلى أن هناك الكثير من الجهود التي يمكن أن يساهم بها الباحثون في علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة في الكشف عن طبيعة الأنشطة غير الرسمية وفاعليتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا الذي يجعلنا نؤكد أن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمحدودية العينة من ناحية.

•ومن ناحية أخرى تكشف عن أهمية تضافر الجهود في مجال الاجتماع والاقتصاد للكشف عن المزيد من جوانب وأبعاد القطاع الحضري غير الرسمي خاصة وأن هذه الدراسة قد أثارت مجموعة من القضايا والتساؤلات الفرعية التي ظهرت على بساط البحث أثناء عملية التحليل والتفسير ونوجه الاهتمام نحو ضرورة دراستها في المستقبل مثل :هل يتسم القطاع غير الرسمي بوجود ظاهرة التكافل الاجتماعي ؟

•أم أن هذه الظاهرة خاصة بطبيعة الأحياء الشعبية والفقيرة؟ وهل يفتقر العاملون في القطاع غير الرسمي إلى وجود تنظيم خاص بهم؟ وهل تلعب المرأة دوراً هاماً في أنشطة القطاع غير الرسمي؟ وهل توجد علاقة بين الثقافة الشعبية السائدة وقيم العمل في القطاع غير الرسمي؟ وما هو انعكاس تلك الثقافة على نمو هذا القطاع أو إعاقته؟

•بمعنى هل العناصر المميزة للثقافة الشعبية يمكن أن تقضي إلى تطور القطاع غير الرسمي أم تعوق تطوره؟

•وأخيراً هل توجد سياسة رسمية محددة من جانب الدولة للتعامل مع القطاع غير الرسمي بأنشطته المختلفة والمتنوعة؟